

المجلد: (الثاني)

العدد: (الخامس) أكتوبر (2021)



International Journal of Humanities and Social Sciences Research and Studies

برعاية أكاديمية رواد التميز للتعليم والتدريب

المجلة الدولية لبحوث ودراسات العلوم
الإنسانية والاجتماعية (IJHS)

مجلة علمية دورية محكمة

تصدرها الجمعية العربية لأصول التربية
والتعليم المستمر

The online ISSN is :2735-5136

The print ISSN is :2735-5128

رقم الإيداع في الدار الوطنية العراقية

2449 لسنة 2020

**محمد التميمي، (الجهود الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة
Palestinian Efforts in Achieve Sustainable Development).**

ورقة عمل بعنوان:

الجهود الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة.

Palestinian Efforts in Achieve Sustainable Development

إعداد الباحث: محمد التميمي.

كلية الإدارة والتمويل، جامعة الخليل (فلسطين).

مقدمة إلى:

المؤتمر الدولي الثامن للأكاديمية، بعنوان: (تطوير منظومة التعليم والبحث العلمي بالوطن العربي في ضوء آفاق التنمية المستدامة) وتحت شعار: (نحو رؤية قومية لتطوير منظومة التعليم العربي).

المنعقدة بالقاعة الرئيسية للأكاديمية، وعبر القاعات الصوتية لبرنامج الزووم، أيام (الأثنين - الأربعاء) ٢-٤ ذو الحجة ١٤٤٢هـ الموافق ١٢-١٤ يوليو ٢٠٢١م.

الملخص.

هدفت الورقة إلى تعرف: دور الجهود الفلسطينية في ضوء التنمية المستدامة، وذلك من خلال تبيان واقع كل من القطاعات الصحية والبيئية والاقتصادية والتعليمية في تحقيق التنمية المستدامة من أجل تعزيز التنمية في كافة مجالاتها وتحقيق الاستقرار وصولاً إلى تحقيق الرفاهية ومعرفة أبرز التحديات التي تحول دون تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين، وتم استخدام: المنهج الوصفي والاعتماد على المقابلات الشخصية.

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، كان من أهمها ما يلي: العمل على إيجاد بيئة مواتمة على المستوى الإقليمي والوطني لدعم الجهود الراهنة لتحقيق السلام والاستقرار على أسس عادلة، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

— ٢٥٥ —

**محمد التميمي، (الجهود الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة
(Palestinian Efforts in Achieve Sustainable Development)).**

وضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير، وتجسيد دولته المستقلة ذات السيادة الكاملة على أرضها وحدودها ومواردها، وتقديم دولة فلسطين استعراضها الوطني الطوعي الأول حول أهداف التنمية المستدامة أمام المنتدى السياسي رفيع المستوى المنعقد في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، كجزء من التزامها بمتابعة تنفيذ خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ التي اعتمدها رؤساء الدول والحكومات في قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والتي عقدت في سبتمبر ٢٠١٥.

التوصيات: توصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات، كان من أهمها ما يلي:

على الصعيد السياسي: مطالبة المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته من أجل إيجاد بيئة ملائمة لدعم الجهود الرامية لتحقيق الاستقرار والسلام، وذلك بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وتطبيق السيادة الدائمة والكاملة للشعب الفلسطيني على مصادره الطبيعية بما في ذلك السيطرة على الأرض، والمصادر المائية، والحدود والأجواء الفلسطينية.

على الصعيد الاجتماعي: دعم خطط العمل والبرامج الوطنية للتخفيف من حدة الفقر، وزيادة دخل الفرد، وبناء القدرات، ودعم الشباب الفلسطيني، وإعطاء أهمية أكبر للتعليم المهني والتدريب الملائم، والإدارة السليمة للمصادر البشرية.

على الصعيد الاقتصادي: تكثيف الجهود الإقليمية والدولية لإعادة بناء البنية الاقتصادية التي مرّ بها الاحتلال الإسرائيلي بما في ذلك إنهاء حالة الحصار المفروضة على المدن والقرى الفلسطينية.

على الصعيد البيئي: تدخل المجتمع الدولي لوقف الاعتداءات الإسرائيلية على البيئة الفلسطينية، دعم الإستراتيجية البيئية الفلسطينية لحماية المصادر الطبيعية من جميع مصادر التلوث لتلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية بطريقة بيئية مستدامة.

المقترحات: التحرر من الاحتلال بكافة أنواعه وصوره وأشكاله لتحقيق استقلال ذاتي ينقل الدول من التبعية إلى الاعتماد الذاتي ويتم من خلال المقاطعة للمنتجات الاقتصادية التابعة للاحتلال، وتعزيز التعاون الدولي في مختلف المجالات وصولاً إلى تحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: (الجهود الفلسطينية، تحقيق التنمية المستدامة).

Summary.

Sustainable development in sustainable development, the general vision of sustainable development in Palestine: the descriptive approach was used and based on personal interviews

The study reached a number of results, the most important of which were the following: Working to find a suitable environment at the regional and national levels to support the current efforts to achieve peace and stability on just bases, and the establishment of an independent Palestinian state

The necessity of ending the Israeli occupation, enabling the Palestinian people to exercise their right to self-determination, and embodying their independent and fully sovereign state over its lands, borders and resources, and the State of Palestine's presentation of its first voluntary national review on the sustainable development goals before the high-level political forum held at the United Nations headquarters in New York, As part of its commitment to follow up on the implementation of the 2030 Agenda for Sustainable Development adopted by Heads of State and Government at the United Nations Summit on Sustainable Development held in September 2015

Recommendations: The study reached a number of recommendations, the most important of which were the following:

On the political level: Demanding the international community to assume its responsibilities in order to create an appropriate environment to support efforts aimed at achieving stability and peace, by ending the Israeli occupation of the Palestinian territories, establishing an independent Palestinian state, and applying the permanent and complete sovereignty of the Palestinian people over their natural resources, including control over land and resources. Water, borders and the Palestinian

On the social level: Supporting national action plans and programs to alleviate poverty, increase per capita income, build capacities, support Palestinian youth, and give greater importance to vocational education and appropriate training, and sound management of human resources.

On the economic level: Intensifying regional and international efforts to rebuild the economic structure destroyed by the Israeli occupation, including ending the state of siege imposed on Palestinian cities and villages

On the environmental level: The international community intervened to stop the Israeli attacks on the Palestinian environment. Support the Palestinian environmental strategy to protect natural resources from all sources of pollution to meet current and future needs in an environmentally sustainable manner.

Suggestions: Freedom from occupation of all kinds, shapes and forms to achieve autonomy that moves countries from dependence to self-reliance and is done through boycotting the economic products of the occupation, and strengthening international cooperation in various fields in order to achieve sustainable development.

Keywords: (Palestinian efforts, achieving sustainable development).

الجهود الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة.

مقدمة.

لا شك بأن التنمية المستدامة أصبحت من أهم قضايا العصر الحالي، لما تهدف إليه من توازن بين الاحتياجات الحالية واحتياجات الأجيال القادمة في المستقبل، وقد عملت هيئة الأمم المتحدة من خلال البرنامج الإنمائي التابع لها ما بعد ٢٠١٥ وحتى ٢٠٣٠ مع الشعوب وكل المستويات الاجتماعية لمساعدة الأمم للصدور أمام الأزمات والدفع نحو النمو المستدام الذي يحسن من جودة الجميع، ولقد كانت التنمية حقاً تاريخياً تتمتع به الدول (حمد، ٢٠١٨).

ولقد أصبح ممارسة هذا الحق في أيامنا الحالية ضرورة ملحة من أجل تعايش الجميع معاً، وهو ما يتطلب تقديم الدعم والعمل على من أجل ضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة لجميع دول العالم ومنها دولة فلسطين، وفي الوقت الذي نواجه فيه العديد من التحديات التي تؤثر بشكل كبير على البيئة ومواردها الطبيعية والصحية والتعليم والثقافية (حمد، ٢٠١٨).

إن مفهوم التنمية المستدامة من المفاهيم الجديدة على بيئة الأعمال الفلسطينية فقد بدأ العمل بها بدءاً من ٢٠٠٩ حيث كان ذلك واضحاً من خلال البيانات المالية المنشورة من قبل المصارف والوحدات الاقتصادية المدرجة في بورصة فلسطين (نواف، عابد، ٢٠١٨).

وتعتبر تنمية الموارد البشرية في الدول النامية أمراً مهماً حيث إن هذه التنمية لا تسهم فقط في زيادة أعداد قوة العمل المدربة واللازمة للاستجابة للاحتياجات الوطنية ولكنها تسهم أيضاً - في تحسين نوعية الحياة وفرص العمل بشكل عام، وهنا نذكر أنه لا يجب أن تكون التربية عبئاً على التنمية بحيث تستهلك الشيء الكثير.

بالإضافة إلى ما تتكفله هذه التربية من نفقات تقتطع اقتطاعاً من مشروعات التنمية، كما هو الحال في بعض الدول، أو دول «العالم الثالث» التي تتفق أموالاً طائلة على التعليم المدرسي والجامعي، والنتيجة مخرجات غثة قليلة لا ترقى لحجم التوقعات والأهداف المرسومة، لذا يجب أن تكون التربية عوناً ورافداً للتنمية بكافة أشكالها ومسمياتها، وهنا ينبغي أن تكون برامج الدراسات العليا في مؤسسات التعليم العالي في طليعة المساهمين في إحداث التنمية المستدامة في فلسطين (دويكات، ٢٠٠٩).

كان لزاماً علينا أن نقوم بعملية تخطيط شامل لكافة المجالات الاقتصادية والسياسية والبيئية والصحية والتعليمية، لوضع الأساس لتحقيق تنمية مستدامة في محاولة الخروج من الدائرة المغلقة التي خلفها الاحتلال الاسرائيلي من أجل تضييق الاقتصاد الفلسطيني، إلى الدائرة المفتوحة لركب موجة التنمية في مختلف القطاعات في محاولة تشكل الأولى من نوعها كدولة تحت احتلال لمسايرة الدول المتقدمة وضمن حق تقرير مصير الشعب الفلسطيني وفق القانون الدولي والمعاهدات الدولية.

مشكلة الدراسة.

يشكل التعداد السكاني لدولة ما عبئاً ثقيلاً عليها، لذلك تسعى دول، مثل الصين في ضبط عدد المواليد من خلال سياسة تنظيم الأسرة، وفي فلسطين بلغ عدد الفلسطينيين المقدر في العالم في نهاية عام ٢٠١٩ حوالي ١٣,٣٥٠ مليون فلسطيني ٥,٠٣٩ مليون في دولة فلسطين، وحوالي ١,٥٩٧ مليون فلسطيني في أراضي ١٩٤٨، وما يقارب ٥,٩٨٦ مليون في الدول العربية ونحو ٧٢٧ ألف في الدول الأجنبية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير إحصائي عن عدد سكان فلسطين في حلول نهاية عام ٢٠١٩).

أصبح وضع الخدمات الصحية متدهوراً نتيجة للاعتداءات الإسرائيلية المتكررة وخصوصاً خلال فترة انتفاضة الأقصى، حيث منعت القوات الإسرائيلية وصول الطواقم الطبية والمرضى إلى المستشفيات، وبالمثل فإن قطاع التعليم يعاني - أيضاً - من صعوبات كثيرة تمثلت في تدمير الجيش الإسرائيلي لأكثر من ١٠٦ مدرسة، وإغلاق أكثر من ١٢٩٠ مدرسة.

إن عملية التنمية واستدامة الدولة الفلسطينية في خطر بسبب السيطرة الإسرائيلية على الأرض والموارد، فرغم أن المساحة الإجمالية لفلسطين التاريخية حوالي (27 الف كم 2) إلا أن ما يقع منها تحت السيادة الفلسطينية هو الضفة الغربية وتبلغ مساحتها (5655 كم 2) وقطاع غزة وتبلغ مساحته (365 كم 2)، والذي يمثل أكثر مناطق العالم اكتظاظاً بالسكان ولا تمثل مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة سوى 22% من مساحة فلسطين التاريخية (أبو عليان، ٢٠١٧).

يمثل هذا النمو السكاني في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة، وزيادة نسبة البطالة، والفقر

**محمد التميمي، (الجهود الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة
(Palestinian Efforts in Achieve Sustainable Development)).**

التحدي الأساسي الذي يواجه تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين، حيث أصبح يعيش قرابة ٦٤٥ من تعداد السكان في المناطق الفلسطينية المحتلة تحت خط الفقر بالمقارنة مع ٢٢٪ في عام ١٩٩٨م كما أن نسبة البطالة تجاوزت ٥٧٪ من مجموع القوى العاملة في المجتمع الفلسطيني.

يمثل التعليم العالي الفلسطيني شكلاً من أشكال الصمود والتحدي والمحافظة على الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني وصدق انتمائه القومي وتراثه الحضاري والديني، وبالإضافة للأهمية المتعارف عليها للتعليم العالي من حيث كونه أداة لتنمية المعارف والمهارات لدى الطلبة وتشجيعه لروح البحث العلمي الهادف إلى رفد المجتمع بالكوادر والكفاءات المختصة القادرة على المشاركة الفاعلة في بناء مجتمع مؤسساتي متطور في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والصحية والثقافية والتكنولوجية.

نجد أن التعليم الجامعي الفلسطيني قد أدى دوراً وطنياً بارزاً قبل قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث أسهمت الجامعات الفلسطينية في تثبيت أبناء فلسطين على أرضهم، وتوفير فرص التعليم العالي للراغبين منهم حيث حمل التعليم العالي الفلسطيني أمانة المسؤولية في ظروف قاهرة عصيبة.

حاول فيها المحتل قهر الإرادة الفلسطينية من خلال تضييق الخناق على الجامعات الفلسطينية، وعلى طلبتها وأساتذتها، ظنه بذلك أن بإمكانه فرض سياسة التجهيل والترحيل التي يخطط لها لإفراغ الأرض من أصحابها الشرعيين ولأسيما الشباب منهم، محاولة بأساليبه الدنيئة إفراغ الشخصية الفلسطينية من محتواها المعرفي والثقافي، بل قتل الإبداع والابتكار فيها، واستخدم لذلك الأساليب العدوانية مثل إقحام الجامعات وإغلاقها والاعتداء على حرمتها ومصادرة الكتب وملاحقة طلبتها وأساتذتها وسجنهم وقتلهم وإبعادهم (دويكات، ٢٠١٨).

وفي ضوء ما سبق، يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في التساؤل التالي: ما دور الجهود الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة؟

أهداف الدراسة: هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الجهود الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة.

أهمية الدراسة: وتتمثل فيما يلي:-

- 1. الجانب النظري:** تبرز أهمية الدراسة في تناولها لموضوع هام وشيق يتعلق بالتنمية المستدامة التي تهدف إلى تحسين حياة كل شعوب العالم دون استنزاف الموارد الطبيعية، وعدم الإجحاف بحق الأجيال القادمة وصولاً إلى تحقيق التنمية في مختلف مجالاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية لتحقيق استقرار اقتصادي وسياسي.
- 2. الجانب التطبيقي:** تبيان دور الجهود الفلسطينية في ضوء التنمية المستدامة، وذلك من خلال واقع كل من القطاعات الصحية والبيئية والاقتصادية والتعليمية في تحقيق التنمية المستدامة لتعزيز

**محمد التميمي، (الجهود الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة
(Palestinian Efforts in Achieve Sustainable Development)).**

التنمية في كافة مجالاتها وتحقيق الاستقرار وصولاً الى تحقيق الرفاهية.

مصطلحات الدراسة: وتتمثل فيما يلي:-

1. **التنمية المستدامة:** هي عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات وكذلك الأعمال التجارية بشرط أن تلبي احتياجات الحاضر بدون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها.
2. **التنمية البشرية:** عملية توسيع القدرات البشرية والانتفاع بها من أجل تحسين المهارات والخبرات البشرية.
3. **التنمية الاقتصادية:** هي العملية التي تعمل بها الأمة على تحسين الرفاهية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لشعبها.
4. **التنمية السياسية:** مجموعة من الوسائل التي تستخدمها الدول في تطوير سياستها الداخلية والخارجية، و- أيضاً- تعرف التنمية السياسية بأنها الطريقة التي تهدف إلى تطبيق إستراتيجية سياسية تؤدي إلى تطوير حالة الضعف السياسي المنتشرة في دولة ما، وتسعى إلى المحافظة على استقرارها سياسياً ضمن البيئة التي توجد فيها.
5. **التنمية الاجتماعية:** سلسلة من العمليات الإدارية، المخطط لها مسبقاً التي تسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف التي تقود الطاقات والإمكانات إلى التفاعل والاستغلال الأمثل، وتحفيز جهود الدولة والقطاعات العامة التابعة لها وإيجاد روابط اجتماعية بينها وبين القطاع الخاص والمواطنين.
6. **الجمعيات الأهلية:** تنظيمات رسمية تهتم بتقديم خدمات مباشرة أو غير مباشرة لإشباع احتياجات المجتمع وتحقيق الرفاهية الاجتماعية للمواطنين.

الإطار النظري والدراسات السابقة.

مقدمة.

مما لا شك فيه، أن التنمية المستدامة في أي دولة هي معيار لتقدم الدولة في مختلف المجالات لاسيما الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية والصحية والتعليمية، والدول اليوم بأكملها ركبت موجه التغيير في ظل العولمة، التي خلقت إنفتاح سياسي واقتصادي واجتماعي وتقني عبر التكنولوجيا الحديثة والمتطورة ومن خلال الشركات المتعددة الجنسيات كأحد أدوات العولمة.

وإننا في فلسطين وكدولة تحت احتلال نسعى إلى ركب موجات التغيير لاسيما في الجانب التقني والتكنولوجي والتعليمي، من أجل الإلتحاق في موجه الدول الصاعدة في ظل بيئة تتسم بالتغيير والمنافسة، والانفتاح عالمياً بفعل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة، لذلك قامت الجهود الفلسطينية في محاولة رسم مسار مستقبلي، من خلال التركيز على نقاط القوة والضعف وصولاً إلى رسم سياسة عامة مشتركة لتحقيق التنمية المستدامة.

حيث جاء ذلك خلال إطلاقاً رئيس الوزراء أجنده السياسات الوطنية للأعوام ٢٠١٧-٢٠١٧-

**محمد التميمي، (الجهود الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة
(Palestinian Efforts in Achieve Sustainable Development)).**

٢٠٢٢، في رام الله يوم الأربعاء، بحضور ممثل الأمم المتحدة والمبعوث الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط نيكولاوي ملادينوف، وممثل الإتحاد الأوروبي لدى فلسطين رالف تراف، ووزراء الحكومة، وممثلي القطاع العام والخاص والمؤسسات الأهلية، وأعضاء السلك الدبلوماسي في فلسطين، والشركاء المحليين والدوليين.

وقال الحمد الله كلمته: يشرفني ويسعدني أن أقدم لأبناء شعبنا ولشركائنا المحليين والدوليين وثيقة أجندة السياسات الوطنية «المواطن أولاً» للأعوام ٢٠١٧-٢٠٢٢، لتشكل برنامج عمل وطني من أجل الإنسان وتحقيق الحرية والازدهار، وأشير هنا إلى أن إعداد هذه الأجندة جاء بتوجيهات مباشرة من الرئيس محمود عباس للحكومة بالتركيز على المواطن أولاً، وتأمين الخدمات الأساسية ذات الجودة لكافة أبناء شعبنا دون تمييز وأينما تواجدوا، وضمان تعزيز مقومات صمودهم لا سيما في المناطق المسماة «ج» والقدس الشرقية عاصمة دولة فلسطين المستقلة وقطاع غزة».

وأوضح أن الأجندة استندت في إعدادها إلى عملية تشاورية عريضة مع الشركاء والمعنيين كافة، المحليين والدوليين، من داخل فلسطين وخارجها، لمواصلة العمل والمراكمة على الإنجازات السابقة، وتركزت هذه الأجندة على محاور ثلاثة هي: الطريق نحو الاستقلال، والإصلاح وتحسين جودة الخدمات، والتنمية المستدامة.

وقال الحمد الله: «وفي إطار مشروعنا الوطني نحو الحرية وال استقلال، نسعى إلى تجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة وبسط السيادة الفلسطينية على كامل أرض دولة فلسطين على حدود العام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين المستقلة، إلى جانب العمل مع الشركاء كافة لتفعيل آليات مساءلة الاحتلال أمام المؤسسات الدولية».

وفي السياق ذاته، نسعى إلى تحقيق الوحدة الوطنية وتعزيز وحدة الأرض والشعب الفلسطيني، مع إيلاء اهتمام خاص لتعزيز الممارسة الديمقراطية وبناء أواصر الترابط مع الفلسطينيين أينما تواجدوا، وضمان مساهمتهم في بناء الدولة وتحقيق الاستقلال».

وطالب رئيس الوزراء في هذا السياق، حركة حماس بالسماح بإجراء انتخابات الهيئات المحلية في قطاع غزة، قائلاً: «لا يجوز لأي فصيل أو حركة اختطاف حق المواطنين بالانتخابات ومنعهم من ممارسته، ونأمل من كافة الفصائل والمجتمع المدني الضغط على حركة حماس للسماح بإجراء الانتخابات في موعدها المقرر في قطاع غزة».

وأضاف: «في صلب جهودنا المستمرة نحو التنمية والإصلاح نسعى الحكومة، من خلال هذه الأجندة، إلى تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، وتعزيز إستجابة المؤسسات العامة لاحتياجاتهم، مع ضمان المساواة والعدالة في الوصول والحصول على هذه الخدمات».

كما نسعى إلى تعزيز فعالية الحكومة القائمة على المساءلة والشفافية والاستثمار الأمثل

**محمد التميمي، (الجهود الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة
((Palestinian Efforts in Achieve Sustainable Development)).**

للموارد المتاحة لنا ولضمان إستدامة التنمية فإننا نسعى إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادي وتوفير بيئة استثمارية ملائمة تساعد على تطوير الصناعة الفلسطينية والقطاعات الإنتاجية الواعدة بما يضمن توفير فرص عمل لائقة للجميع».

وأوضح الحمد الله أن العدالة الاجتماعية تحتل جوهر أجندة السياسات الوطنية، حيث نلتزم بالعمل على الحد من الفقر وتوفير نظم ملائمة ومتكاملة للحماية الاجتماعية للفقراء والمهمشين وتعزيز وصول الجميع للعدالة، مع العمل على تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتأمين مستقبل أفضل للشباب الفلسطيني.

كما نلتزم بالعمل على توفير تعليم جيد وشامل للجميع، وخدمات رعاية صحية شاملة وذات جودة ومتاحة للجميع، ونسعى لتأمين مقومات الصمود كافة للمواطنين في أرضهم، وذلك من خلال توفير الأمن والأمان وتعزيز سيادة القانون، وتوفير الاحتياجات الأساسية، والنهوض بالزراعة والمجتمعات الريفية، وضمان الإستدامة البيئية من خلال إدارة الموارد الطبيعية بصورة مستدامة، وحماية الهوية والتراث الثقافي الفلسطيني».

وقال: ندرك، ونحن نتطلع لتنفيذ هذه الأجندة، حجم التحديات التي نواجهها جميعاً، فإسرائيل ماضية في الاستيطان لأرضنا، وماضية وبلا هوادة، في تنفيذ أجندتها في الضم والتوسع، من خلال بناء المستوطنات وتوسيعها، وماضية في حصارها لقطاع غزة، وتهويد القدس، والسيطرة على مواردنا ومقدراتنا الطبيعية.

وفي الوقت ذاته الذي يهدد فيه الاستيطان جميع مناحي حياتنا بما فيها استقرارنا الاقتصادي والمالي، تأتي النكبات الحادة التي طرأت على المساعدات الخارجية لتضيف من حجم التحديات والمعاناة التي يواجهها أبناء شعبنا في أماكن تواجهه كافة لذاء، وبالرغم من كل هذه التحديات التي تواجهنا، فإننا عاقدون العزم على بذل قصارى جهودنا للوفاء بوعدنا التي قطعناها على أنفسنا في تلبية احتياجات المواطنين، وفي مقدمتها الخلاص من الاحتلال ونيل الحرية وال استقلال.

وأضاف الحمد الله: «من موقعي كرئيس للوزراء، ومن خلال تواصلني الدائم مع المواطنين في ربوع وطننا، أشعر بالفخر لمدى الثبات والصمود الذي يتحلى به أبناء شعبنا في وجه المحن التي تعصف بنا، ومن هنا فإن هذه الأجندة تولي اهتماماً خاصاً لدعم صمودهم في كافة أماكن تواجدهم، لا سيما في المناطق المسمّاة «ج» والقدس الشرقية وقطاع غزة، وتوفير لهم مقومات الصمود وسبل العيش الكريم».

وحيا رئيس الوزراء الدول التي التزمت بتعهداتها لإعادة إعمار قطاع غزة خاصة السعودية والكويت، مناشداً كافة التي تعهدت خلال مؤتمر القاهرة بالإيفاء بهذه الالتزامات.

**محمد التميمي، (الجهود الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة
(Palestinian Efforts in Achieve Sustainable Development)).**

وقال رئيس الوزراء إن إطلاقاً أجددة السياسات الوطنية اليوم ما هو إلا بداية الطريق، فنحن نعمل الآن على الإنتهاء من إعداد الإستراتيجيات القطاعية بما فيها استراتيجية خاصة بالمناطق المسماة «ج» وأخرى للقدس الشرقية.

وذلك في إطار عملية التخطيط وإعداد الموازنة العامة، كما سنقوم بتطوير نظام متابعة وتقييم مبني على النتائج حتى يمكننا قياس مستوى الأداء والتقدم الحاصل في تنفيذ أجددة السياسات الوطنية، التي جاءت بطابع عملي وواقعي، لضمان إنسجامها مع الواقع الفلسطيني والمتغيرات المتسارعة التي يفرضها الاحتلال، وسياساته في فرض الأمر الواقع.

وعبر الحمد الله عن إمتنانه لجميع ممثلي مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وبالطبع العاملين في الوزارات والمؤسسات الحكومية، ممن أسهموا بأفكارهم ورؤيتهم وإستشاراتهم حول الطريق الأمثل للمضي قدماً نحو تعزيز التنمية في دولة فلسطين والنهوض بها، ووجه الشكر إلى الشركاء الدوليين الذين كانوا وما زالوا شركاء لنا في التنمية وبناء الدولة، مؤكداً أنه لا ننسى من وقف ويقف إلى جانبنا في بناء مؤسسات دولتنا وإغاثة أبناء شعبنا.

وقال: من الآن، بدأ العمل على أجددة السياسات الوطنية، من الآن المواطن أولاً، كان وسيبقى في طليعة اهتماماتنا، وبإسم سيادة الرئيس محمود عباس والحكومة نعلن عن إطلاقاً أجددة السياسات الوطنية للأعوام الستة القادمة، عاقدين العزم على توفير المناخ الأمثل لتحقيقها سوياً.

من جهته، أكد رئيس المجلس التنسيقي لمؤسسات العمل الوطني نصف الخفش، على أهمية المحاور التي ركزت عليها أجددة السياسات الوطنية والتي تهدف إلى الإصلاح وتحسين جودة الخدمات العامة، والتنمية المستدامة، وتوفير العيش الكريم للشعب، والعدالة الاجتماعية، ومحاربة الفقر البطالة وبناء المؤسسات، وصولاً إلى الاستقلال وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس.

وبين أن من أهم مخرجات الشراكة ما بين الحكومة والقطاع الأهلي، هو تركيز الأجددة على شعار المواطن أولاً، لذلك كان لا بد من دعم صموده.

بدوره، قال مدير عام الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان عمار دويك، إن هذه الأجددة جاءت ثمرة عمل دؤوب وجهد مميز قام به الفريق المكلف بإعدادها، بالتعاون مع أطراف عديدة، ومنها الهيئة التي أتاحت لها الفرصة في المشاركة في المشاورات المصاحبة لصياغة الأجددة.

وأضاف: نأمل أن يستمر هذا الحوار وهذه المشاركة في إستكمال إعداد الخطة القطاعية في تنفيذها، كما نأمل أن يزداد الانفتاح على مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص لدى إعداد الموازنات العامة السنوية.

في هذا السياق، قال رئيس المجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص بسام ولويل، إن

**محمد التميمي، (الجهود الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة
(Palestinian Efforts in Achieve Sustainable Development)).**

أجندة السياسات الوطنية التي شارك فيها القطاع الخاص منذ بدايتها، تعتبر غاية في الأهمية من حيث الأهداف والغايات المتكاملة وغير القابلة للتجزئة، والتي تصب في مصلحة المواطن بالدرجة الأولى، إضافة إلى أنها ستعمل على تحقيق توازن بين الأبعاد الثلاثية للتنمية المستدامة: الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية.

وأكد أن هذه الأهداف تجسد برنامجاً عملياً من أجل الشعب والأرض والإزدهار، وتحقيق السلام العادل والشامل الذي يقوم على أساس الشرعية، وستساهم في تحقيق الحلم الوطني بإنهاء الاحتلال (المشاركة في إطلاق المؤتمر الإطار المكاني لتنمية المحلية ٢٠٣٠ خطة الإستراتيجية المكانية لمحافظة الخليل)، المركز الكوري، دورا، فلسطين ١٠/١/٢٠١٩.

التقرير الأول حول التنمية المستدامة في فلسطين.

ملخص التقرير الوطني الأول للتنمية المستدامة في فلسطين للتحضير للقمة العالمية حول التنمية المستدامة في جوهانسبرغ ٢٠٠٣م

إن القمة العالمية حول التنمية المستدامة (ريو + ١٠) في جوهانسبرج ستركز اهتمام العالم حول الإجراءات الواجب إتخاذها لتحقيق التنمية المستدامة في جميع البلدان، وضمن التحضيرات لهذه القمة شاركت السلطة الوطنية الفلسطينية ومن خلال سلطة جودة البيئة في الاجتماعات الإقليمية للدول العربية ودول حوض البحر المتوسط، وذلك لوضع إطار يحدد المواضيع الأساسية ذات الأولوية والإجراءات التي يتطلب إتخاذها على المستوى المحلي، والإقليمي، والدولي نحو تحقيق تنمية مستدامة على مدى العقد القادم وما بعده.

تهدف التنمية المستدامة إلى تحسين حياة كل شعوب العالم دون استنزاف الموارد الطبيعية، وعدم الإجحاف بحق الأجيال القادمة، وفي هذا الإطار فإن التنمية المستدامة بالنسبة للشعب الفلسطيني تعني التنمية التي تضمن السلام والاستقرار، وبيئة صحية، ونمو اقتصادي، وعدالة اجتماعية، وحياة أفضل للأجيال الحاضرة والقادمة.

يعتبر هذا التقرير الأول حول التنمية المستدامة في فلسطين، ويهدف إلى تحديد القوى المؤثرة في مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، كما يهدف التقرير إلى إبراز الجهود التي قامت بها السلطة الوطنية الفلسطينية في المجالات المختلفة خلال السنوات الماضية، إضافة إلى شرح التحديات التي تواجهها، والآليات المقترحة للسير باتجاه التنمية المستدامة في فلسطين للسنوات القادمة ضمن الإمكانيات المتاحة. (ملخص التقرير الوطني الأول للتنمية المستدامة في فلسطين ٢٠٠٣، وكالة وفا)

واقع القطاعات الاقتصادية في فلسطين.

إن جميع القطاعات الاقتصادية كالزراعة والصناعة والتجارة والسياحة والمواصلات والعمارة قد تضررت بسبب الإهمال طوال فترة الاحتلال الإسرائيلي، إضافة إلى العدوان الإسرائيلي الأخير، حيث تم تدمير معظم مقومات الاقتصاد الفلسطيني.

فقد انخفضت مساهمة القطاع الزراعي لإجمالي الناتج المحلي من ٢٢٪ نهاية الثمانينات إلى ١٠٪ خلال العشر سنوات الأخيرة، حيث قامت قوات الاحتلال بتجريف مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية، وإقتلاع أكثر من مليون شجرة مثمرة، إضافة إلى قتل آلاف الحيوانات والطيور، وتدمير البيوت الزراعية، وآبار المياه.

وفي نفس الوقت إنخفض الاستثمار في قطاع الصناعة إلى أقل من ١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٠٠م، وبالمثل فإن قطاع التجارة والذي كان يلعب دوراً متميزاً بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني، ويوظف أكثر من ١٧,٥٪ من مجموع القوى العاملة يواجه صعوبات كبيرة فيما يتعلق بحركة البضائع من وإلى الأراضي الفلسطينية؛ نتيجة الحواجز العسكرية الإسرائيلية على مداخل المدن والقرى الفلسطينية، كما أن مساهمة السياحة في الاقتصاد المحلي إنخفضت إلى أدنى مستوى لها؛ وذلك نظراً للحصار الإسرائيلي المستمر منذ سبتمبر ٢٠٠٠م على المناطق الفلسطينية.

الوضع البيئي في فلسطين.

إن الوضع البيئي الحالي المتردي قد نتج عن تدمير متعمد من قبل الاحتلال الإسرائيلي، والذي شمل تدمير البنية التحتية لقطاع البيئة، بما في ذلك طمر النفايات الخطرة والسامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وإغلاق الطرق المؤدية إلى مكبات النفايات، وتدمير شبكات وأحواض الصرف الصحي، وشبكات وآبار المياه، إضافة إلى الاستنزاف المستمر للمصادر الطبيعية ومنع الفلسطينيين من إستغلال حقوقهم من هذه المصادر.

وخصوصاً المياه مما أدى إلى إنخفاض معدل استهلاك الفرد الفلسطيني إلى ٢٥-٣٣٠م^٣ سنوياً، بالمقارنة فإن معدل استهلاك الفرد الإسرائيلي للمياه يتراوح من ٩٠-٣١٠٠م^٣ سنوياً، وكذلك مصادرة الأراضي الفلسطينية لإقامة المستعمرات عليها، والطرق الالتفافية، ونقل المصانع الملوثة والغير مقبولة بيئياً إلى داخل المستعمرات؛ مما ترك أثراً سلبياً على الصحة العامة والتنوع الحيوي في فلسطين.

**محمد التميمي، (الجهود الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة
(Palestinian Efforts in Achieve Sustainable Development)).**

الإجازات التي تحققت بإتجاه التنمية المستدامة في فلسطين.

منذ نشأتها عام ١٩٩٤م عملت السلطة الوطنية الفلسطينية جاهدة ومن خلال وضع خطة وطنية شاملة، وخطط عمل قطاعية في إتجاه تحقيق التنمية المستدامة، شملت مختلف القطاعات كالصحة، والتعليم، والزراعة، والصناعة، والتجارة، والبيئة، والرفاه الإجتماعي، والبناء المؤسساتي.

ففي مجال الصحة تم إنشاء ستة مستشفيات حكومية جديدة، و ١٤٠ مركز صحي للرعاية الأولية، وفي مجال التعليم أنشأت السلطة الفلسطينية ما يقارب من ١٥٠ مدرسة جديدة

وأضافت أكثر من ٢٠٠ غرفة مدرسية، كما شهدت مؤسسات التعليم العالي تطوراً ملحوظاً تمثل في استخدام كليات علمية جديدة، وإضافة مباني حديثة في معظم الجامعات الفلسطينية.

كما أن القطاع الصناعي حقق بعض الإنجازات، حيث تم إنشاء أول منطقة صناعية في قطاع غزة، وأخرى قيد الإنشاء في الضفة الغربية لجذب الاستثمار المحلي والأجنبي والتي ستساعد في خلق فرص عمل محلية وتقليل نسبة البطالة.

كما لعبت المؤسسات الأهلية والمنظمات الغير حكومية دوراً هاماً في تنمية المجتمع المحلي وتقديم بعض الخدمات الأساسية، كما تشارك تلك المؤسسات في زيادة الوعي لدى المواطنين الفلسطينيين، رغم ذلك كله فإن هذه الإنجازات مهددة بالتدمير من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي.

الإطار المؤسساتي والقانوني للتنمية المستدامة في فلسطين.

إن فترة الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة والضفة الغربية والقدس ومنذ العام ١٩٦٧م استندت إلى الأوامر العسكرية، والتي كان المقصود بها خدمة الاحتلال الإسرائيلي، وأهدافه الأمنية دون الأخذ بعين الاعتبار أبعاد التنمية المستدامة وحماية البيئة.

عملت السلطة الوطنية الفلسطينية ومنذ نشأتها على وضع الإستراتيجيات القومية لإدارة التنمية في الأراضي الفلسطينية، رغم الصعوبات والمعوقات المتعددة، فإن الرؤية القومية هي حماية البيئة، والعمل نحو تحقيق التنمية المستدامة، لقد وضعت السلطة الفلسطينية القواعد والأسس القانونية والمؤسسات للسلطات الثلاث التشريعية والقضائية والتنفيذية، وتم إنشاء المجلس التشريعي الفلسطيني، والمؤسسات المدنية المسؤولة عن تقديم الخدمات للجمهور، وبعد فترة نشأت السلطة الفلسطينية، أقر الرئيس عرفات القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية.

ورغم جميع الإتفاقيات الموقعة إلا أن العدوان الإسرائيلي أعاد احتلال معظم المناطق الفلسطينية وأخضعها مجدداً للحكم العسكري (ملخص التقرير الوطني الأول للتنمية المستدامة في فلسطين ٢٠٠٣، وكالة وفا).

**محمد التميمي، (الجهود الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة
(Palestinian Efforts in Achieve Sustainable Development)).**

التحديات والصعوبات نحو تحقيق التنمية المستدامة.

تواجه المناطق الفلسطينية تحديات وصعوبات كبيرة نحو تحقيق التنمية المستدامة، حيث أعاق الاحتلال الإسرائيلي وبشكل مستمر جميع أوجه التنمية في الأراضي الفلسطينية، وإستنفذ مصادر الشعب الفلسطيني وطاقاته.

كما أضر بالبيئة الفلسطينية، وعمل على زعزعة الاستقرار في المنطقة، وعمل الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة والضفة الغربية والقدس وبشكل مبرمج على منع الفلسطينيين من السيطرة على الأراضي، والمياه، والأجواء الفلسطينية، تمثلت في: إغلاق نقاط العبور، والحد من حركة المواطنين والبضائع، كما أغلقت ودمرت قوات الاحتلال مطار وميناء غزة، وأعدت احتلال معظم المدن الفلسطينية.

لذا فإن إيجاد بيئة مواتمة على المستوى الإقليمي والوطني لدعم الجهود الراهنة لتحقيق السلام والاستقرار على أسس عادلة، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة لهو من أهم المتطلبات لتحقيق التنمية المستدامة في فلسطين.

كما وأن التخفيف من حدة الفقر، والبطالة، وتحسين مستوى التعليم، والوضع الصحي في ظل ندرة الموارد المالية تمثل أهم التحديات التي تواجه التنمية المستدامة في فلسطين (مقابلة مع رشيد عوض، مدير الحكم المحلي في مديرية محافظة الخليل، وزارة الحكم المحلي، ١٦/١٠/٢٠١٩).

الدراسات السابقة.

اطلعت الدراسة الحالية على العديد من الدراسات السابقة، ذات الصلة الوثيقة بالدراسة الحالية وتم عرضها كالتالي:-

1. دويكات (٢٠٠٩)، بعنوان: «دور الدراسات العليا والبحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين»، جامعة القدس المفتوحة، نابلس، فلسطين)، هدفت الدراسة بالدرجة الأولى إلى البحث في دور برامج الدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعات الفلسطينية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في فلسطين، من خلال التركيز على واقع التعليم العالي في فلسطين وأهدافه ومفهوم التنمية المستدامة ومفهوم التنمية البشرية ودور الدراسات العليا في تحقيق التنمية المستدامة، وتم استخدام المنهج الوصفي.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن تنشيط الجامعات الفلسطينية وبرامج وكليات الدراسات العليا بشكل خاص، لتكون رائدة التغيير في المجتمع والثقافات السائدة، بحيث تعمل على توجيه العملية التعليمية نحو تنمية الإنسان الفلسطيني ليشارك في تنمية المجتمع.

**محمد التميمي، (الجهود الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة
(Palestinian Efforts in Achieve Sustainable Development)).**

2. دويكات (٢٠١٨)، بعنوان: «دور جامعة القدس المفتوحة كمحرك رئيس للتنمية المستدامة في فلسطين»، هدفت الدراسة إلى نقاش دور جامعة القدس المفتوحة في تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين وتم استخدام أسلوب المنهج الوصفي والذي يعتمد على أسلوب تحليل المحتوى، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

أن تعمل جامعة القدس المفتوحة بالتنسيق والتعاون مع الجامعات الفلسطينية على تلبية احتياجات مجتمعنا الفلسطيني، وفق رؤى التحديث والتطور، حتى يتسلح المواطن الفلسطيني بالثقافة القادرة على الصمود أمام الثقافات البديلة، وهذا يتطلب من جامعاتنا مزيداً من التفاعل مع المجتمع، من خلال التواصل مع مؤسسات المجتمع وقياداته وخبراته، والاستفادة من الإمكانيات المتوفرة لإحداث التنمية الشاملة المستدامة.

3. أبو عليان (٢٠١٧)، بعنوان: «الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة في فلسطين استراتيجيات مقترحة»، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، هدفت الدراسة إلى التحقق من دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة في ظل الأهداف المرسومة له من قبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي للتعرف على الاقتصاد الأخضر، والقطاعات التي يدرسها، وكذلك تحليل البيانات المرتبطة بالاقتصاد الأخضر في الدول، ثم التعرف على أثر الاقتصاد الأخضر على الدول النامية، ثم استخدام- أيضاً- المنهج القياسي (الكمي) لتحليل وتفسير أثر الاقتصاد الأخضر على النمو الاقتصادي، والبطالة في سنة الدراسة (٢٠١٥).

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: تبني الاقتصاد الأخضر في الأراضي الفلسطينية، خاصة بعد تنفيذ تخوفات الحكومة الفلسطينية من الأثر السلبي للاقتصاد الأخضر على النمو الاقتصادي.

4. أثر التنمية المستدامة على الأداء المالي والسوقي للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين، هدفت الدراسة إلى: معرفة تأثير التنمية المستدامة على كل من مؤشرات الأداء المحاسبية التقليدية والأداء السوقي وصافي التدفق النقدي التشغيلي للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة الواقعة (٢٠١١-٢٠١٦)، وتم استخدام المنهج التحليلي الاستنباطي، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

وجود أثر وعلاقة طردية (موجبة) للتنمية المستدامة على مؤشرات الأداء المحاسبية والأداء السوقي عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٥)، وعدم وجود أثر وعلاقة عكسية (سالبة) للتنمية المستدامة على كل من معدل دوران السهم، Tobin's Q وصافي التدفق النقدي التشغيلي، وضرورة الاهتمام بالتنمية المستدامة لأهميتها في تحسين مستوى التنافس.

5. Towards Green Economy in Palestine Pathways to Sustainable Development and Poverty Eradication through Investing in Natural Capital Agriculture and Water

**محمد التميمي، (الجهود الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة
(Palestinian Efforts in Achieve Sustainable Development)).**

هدفت الدراسة إلى: نقصي دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة ومكافحة الفقر من خلال الاستثمار في رأس المال الطبيعي (المياه والزراعة) كأداة فاعلة للوصول لاقتصاد أخضر، وتم استخدام المنهج الوصفي وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

تعريف أكثر وضوحاً وفهم أفضل لأهداف الاقتصاد الأخضر التي ينبغي تحقيقها على المستوى الوطني والتأكيد على أن الاقتصاد الأخضر وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة وليس بديلاً لها، وهناك حاجة لحلول شاملة لتحقيق التنمية المستدامة التي تؤدي إلى أخذ الاقتصاد الأخضر في الاعتبار عند التخطيط لحل مشكلة الفقر في فلسطين.

6. "Studying the Possibility of Creating Sustainable Development in Palestine by Exploring the Level of Economic, Political and Social (Stability) (2007-2017)"

هدفت الدراسة إلى التعرف: على مستوى هشاشة المجتمع الفلسطيني وعناصر التنمية المستدامة التي يمكن أن تقلل من هذا الضعف من خلال دراسة حالة الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي خلال العقد الماضي (٢٠٠٧-٢٠١٧)، وتم استخدام المنهج الوصفي ودراسة الارتباط وقد تم اعتماد البيانات الخاصة بكمية مصادرها من قبل المؤسسات الرسمية ذات العلاقة بموضوع البحث، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

ضرورة قياس مستوى الهشاشة ونشرها بشكل سنوي، إلى جانب ضرورة مراجعة هيكل النظام الاقتصادي والسياسي، وخلق بيئة قانونية لتعزيز مفهوم المواطنة وقبول الآخر.

نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، كان من أهمها ما يلي:

العمل على إيجاد بيئة مواتمة على المستوى الإقليمي والوطني لدعم الجهود الراهنة لتحقيق السلام والاستقرار على أسس عادلة، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير، وتجسيد دولته المستقلة ذات السيادة الكاملة على أرضها وحدودها ومواردها، يمثل شرطاً ضرورياً ومسبقاً لتمكين فلسطين من تحقيق أولوياتها الوطنية للتنمية المستدامة.

وهو شرط لا يمكن تحقيقه دون قيام المجتمع الدولي بمسؤولياته تجاه إلزام إسرائيل بقرارات الشرعية الدولية وفي مقدمتها إنهاء احتلالها للأرض الفلسطينية ومتابعة مجلس الوزراء الفلسطيني قراراً بتشكيل فريق وطني، برئاسة مكتب رئيس الوزراء وعضوية كافة الأطراف المعنية من مؤسسات حكومية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

**محمد التميمي، (الجهود الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة
(Palestinian Efforts in Achieve Sustainable Development)).**

يتولى مسؤولية تنسيق الجهود الوطنية لمتابعة وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، والإشراف على عملية إعداد الاستعراضات الوطنية حول سير العمل على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وهو قرار جاء من قناعة الحكومة بأن الشراكة الكاملة والحقيقية بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص هي الخيار الوحيد لمواجهة التحديات المحدقة بالشعب الفلسطيني وقضيته، ولمواجهة سياسات وإجراءات الاحتلال الإسرائيلي التي تقوض من فرص التنمية المستدامة والأمل بحياة أفضل.

تقديم دولة فلسطين استعراضها الوطني الطوعي الأول حول أهداف التنمية المستدامة أمام المنتدى السياسي رفيع المستوى المنعقد في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، كجزء من التزامها بمتابعة تنفيذ خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ التي اعتمدها رؤساء الدول والحكومات في قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والتي عقدت في سبتمبر ٢٠١٥.

التوصيات: توصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات، كان من أهمها ما يلي:

أولاً: على الصعيد السياسي: وتم عرضها كما يلي:

١. مطالبة المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته من أجل إيجاد بيئة ملائمة لدعم الجهود الرامية لتحقيق الاستقرار والسلام، وذلك بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وتطبيق قرارات الشرعية الدولية (رقم ٢٤٢ و ٣٣٨) من أجل أن يتمكن الشعب الفلسطيني من السير باتجاه التنمية المستدامة.

٢. تطبيق السيادة الدائمة والكاملة للشعب الفلسطيني على مصادره الطبيعية بما في ذلك السيطرة على الأرض، والمصادر المائية، والحدود والأجواء الفلسطينية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس بناءً على قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم ٥٥/٢٠٩.

٣. تسهيل إعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم، وتوطينهم من جديد، وإعادة تأهيلهم، ودفع التعويضات لهم حسب قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤.

٤. تركيز الجهود الدولية نحو تعزيز قدرات المؤسسات الفلسطينية لمساعدتها على مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية.

٥. زيادة المساعدات المالية والفنية للسلطة الوطنية الفلسطينية لتطوير خطة شاملة لبناء المؤسسات والنهوض بالمجتمع الفلسطيني.

**محمد التميمي، (الجهود الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة
(Palestinian Efforts in Achieve Sustainable Development)).**

ثانياً: على الصعيد الاجتماعي: وتم عرضها كما يلي:

1. دعم خطط العمل والبرامج الوطنية للتخفيف من حدة الفقر، وزيادة دخل الفرد، وتعزيز دور المرأة.
2. بناء القدرات، ودعم الشباب الفلسطيني، وإعطاء أهمية أكبر للتعليم المهني والتدريب الملائم، والإدارة السليمة للمصادر البشرية.
3. التركيز على تقوية قدرات المؤسسات العاملة في مجال التنمية الاجتماعية، وتعزيز دور المؤسسات غير الحكومية والقطاع الخاص.
4. المساعدة على نقل وتوطين التكنولوجيا الملائمة إلى فلسطين، وتطوير القدرات الفلسطينية في مجال البحث العلمي، والاستفادة من الدعم الفني المتاح من المؤسسات والمنظمات الدولية في هذا المجال.
5. تقوية الروابط مع المؤسسات الدولية ووكالات التمويل ومؤسسات الأمم المتحدة ذات العلاقة بالتنمية الاجتماعية.
6. دعم المؤسسات الصحية والتعليمية والخدمات الاجتماعية مادياً وFinياً لكي تتمكن من القيام بمهامها لخدمة المجتمع المحلي.
7. دعم حملات التوعية لشرح أهداف التنمية المستدامة في المدارس والجامعات والمجتمعات المحلية.

ثالثاً: على الصعيد الاقتصادي: وتم عرضها كما يلي:

1. تكثيف الجهود الإقليمية والدولية لإعادة بناء البنية الاقتصادية التي دمرها الاحتلال الإسرائيلي بما في ذلك إنهاء حالة الحصار المفروضة على المدن والقرى الفلسطينية.
2. دعم القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة والتجارة والسياحة من خلال زيادة المساعدات الفنية والمادية.
3. المساعدة في خلق بيئة ملائمة لجذب المستثمرين وذلك للإستثمار في مختلف القطاعات.
4. تعزيز دور الإدارة الاقتصادية لمؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية وذلك بتطوير قدرات الوزارة والمؤسسات ذات العلاقة.

**محمد التميمي، (الجهود الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة
(Palestinian Efforts in Achieve Sustainable Development)).**

رابعًا: على الصعيد البيئي: وتم عرضها كما يلي:

١. تدخل المجتمع الدولي لوقف الاعتداءات الإسرائيلية على البيئة الفلسطينية.
٢. دعم الإستراتيجية البيئية الفلسطينية لحماية المصادر الطبيعية من جميع مصادر التلوث لتلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية بطريقة بيئية مستدامة.
٣. ضرورة إدارة وتطوير الموارد المائية في الحاضر والمستقبل، دعم جهود تنمية مصادر المياه المتجددة والغير متجددة، والعمل على تطوير تقنيات جديدة لتجميع مياه الأمطار، وإعادة الاستخدام للمياه العادمة.
٤. المساعدة في نقل تكنولوجيا صديقة للبيئة في مختلف المجالات كالزراعة، والصناعة وتشجيع آليات وتقنيات الإنتاج الآمن والنظيف.
٥. المساعدة في وضع أسس سليمة للتخطيط العمراني بما يضمن الاستخدام الأمثل للمصادر الطبيعية وتجنب الإضرار بالبيئة.
٦. دعم خطط الحد من تلوث الهواء والماء والتربة، وذلك بوضع إجراءات للتقليل من التلوث الصناعي ومصادر التلوث الأخرى.
٧. العمل على حماية البيئة البحرية، والطمر الصحي للنفايات الصلبة، والعمل على توسيع شبكات الصرف الصحي، وإصلاح الشبكات القائمة.
٨. ضرورة حماية الأماكن المقدسة بما في ذلك القدس والناصره والمباني والمواقع الدينية في فلسطين يجب حمايتها، وضمان حرية الوصول إليها بموجب الحقوق الحالية، والممارسة التاريخية تحت الإشراف الفعال للأمم المتحدة.

المقترحات: وتم عرضها كما يلي:

1. التحرر من الاحتلال بكافه أنواعه وصوره وأشكاله لتحقيق استقلال ذاتي ينقل الدول من التبعية إلى الاعتماد الذاتي ويتم من خلال المقاطعة للمنتوجات الاقتصادية التابعة للاحتلال.
2. الإنتقال إلى الوفاء بالاحتياجات الأساسية وتشمل الصحة والتغذية والتعليم والنقل والإتصال وغيرها.
3. المشاركة في التنمية من حيث توفير فرص عمل وتوزيع الدخل والمشاركة في إتخاذ القرار وأهمها تأمين الاستقلال والاعتماد على الذات في العديد من المجالات منها الغذاء والعلاقات الاقتصادية والثقافية والتكنولوجية والأداء الاقتصادي حيث يشمل النمو الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي والقضاء على تبيد الموارد والأمن الاجتماعي والسلامة العامة والحفاظ على البيئة

**محمد التميمي، (الجهود الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة
(Palestinian Efforts in Achieve Sustainable Development)).**

- والتطورات السكانية وتطوير قاعدة المعلومات.
4. تعزيز التعاون الدولي في مختلف المجالات وصولاً إلى تحقيق التنمية المستدامة.
5. الانفكاك الاقتصادي ضروري وملح للوصول إلى الانفكاك السياسي وتحقيقاً لاستقلال السياسي والاستقرار.
6. تحديد أولوية التنمية كحاجة ملحة للوصول إلى استقرار سياسي اقتصادي.
7. تقليل أو الحد من ثقافة الاستهلاك وتعزيز الاستثمار والإنتاج
8. مواكبة التغيير والاستفادة من التكنولوجيا المتاحة.
9. نشر الوعي لدى الشباب بأهمية التنمية كهدف من أهداف الإدارة العامة لتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي للوصول إلى تنمية شاملة.



المراجع.

7. أبو عليان، حسام (٢٠١٧)، «الاققتصاد الأخضر والتنمية المستدامة في فلسطين إستراتيجيات مقترحة»، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.
8. دويكات، خالد (٢٠١٨)، « دور جامعة القدس المفتوحة كمحرك رئيس للتنمية المستدامة في فلسطين»، المجلة الفلسطينية للتعليم المفتوح والتعلم الإلكتروني، المجلد (الرابع) العدد (الثامن) كانون ثاني.
9. دويكات، خالد (٢٠٠٩)، « دور الدراسات العليا والبحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين»، جامعة القدس المفتوحة، نابلس، فلسطين.
10. عابد، حمدان، نواف، محمد (٢٠١٨)، « أثر التنمية المستدامة على الأداء المالي والسوقي للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين»، جامعة ، غزة، فلسطين.
11. حمد، عنان (٢٠١٨)، «المكتبات الفلسطينية كشريك في تحقيق التنمية المستدامة»، وكالة معاً، بيت لحم، فلسطين.
12. ملخص التقرير الوطني الأول للتنمية المستدامة في فلسطين للتحضير للقمة العالمية حول التنمية المستدامة في جوهانسبرغ (٢٠١٨) وكالة وفا، معاً، فلسطين.
13. مقابلة مع رشيد عوض، مدير الحكم المحلي في مديرية محافظة الخليل، وزارة الحكم المحلي، ١٦/١٠/٢٠١٩.
14. المشاركة في إطلاق المؤتمر الإطار المكاني لتنمية المحلية ٢٠٣٠ (الخطة الإستراتيجية المكانية لمحافظة الخليل)، المركز الكوري، دورا، فلسطين ١/١٠/٢٠١٩.
15. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير إحصائي عن عدد سكان فلسطين في حلول نهاية عام ٢٠١٩.
16. Maen “Ahmed Fawzi” Qussim Salhab. (2018) Sustainable Development in Fragile Societies Studying the Possibility of Creating Sustainable Development in Palestine by Exploring the Level of Economic, Political and Social Stability (2007-2017) Al Quds University Palestine.
17. Towards Green Economy in Palestine: Pathways to Sustainable Development and Poverty Eradication through Investing in Natural Capital Agriculture and Water Palestine (Eman Kamel Abu Rub/ Kafri) (2014).



International Journal of Humanities and Social Sciences Research and Studies

(IJHS)

IJHS

International Journal of
Human and Social Sciences Research and Studies

The online ISSN is :2735-5136

The print ISSN is :2735-5128

رقم الإيداع في الدار الوطنية العراقية
2449 لسنة 2020